

# صحيفة الحياة الجديدة

الأحد

٢٠١٧/٤/١٦

ص ٥



متحدثون في الورشة

## «شمس» ينظم ندوة حول الشفافية في التمويل السياسي للحملات الانتخابية

لتأسيس إطار قانوني وإجرائي يضبط عملية التمويل الانتخابي.

وقال الباحث في الشأن الانتخابي بشار سليمان: «رغم وجود عدد من التشريعات الفلسطينية التي تحدد الإنفاق في الانتخابات، إلا أن الواقع العملي في الانتخابات التي شهدتها فلسطين في ظل وجود مثل هذه النصوص القانونية أثبت أن هذه النصوص لم تؤثر في وقف هذه المخالفة الانتخابية وأن أكثرية المرشحين تجاوزوا بكثير الحد الأقصى للدعاية الانتخابية».

أوصى المشاركون بضرورة إنشاء دائرة في لجنة الانتخابات المركزية لمتابعة تنظيم التمويل السياسي، وتعامل وسائل الإعلام مع جميع المرشحين والقوائم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص من حيث تكلفة الإعلان وشروطه التعاقد، وتعزيز الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية، والتأكد من صرف المبلغ المحدد للإنفاق الانتخابي والمساهمات في الحملة الانتخابية وتحديد حجم التبرعات، وفرض حظر على بعض التبرعات، ووضع آليات لمراقبة الإنفاق على الدعاية الانتخابية من قبل لجنة الانتخابات المركزية، ومؤسسات المجتمع المدني.

رام الله- الحياة الجديدة- نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ندوة حول الشفافية في التمويل السياسي للحملات الانتخابية في رام الله بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان للحرية، شارك بها عدد من مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب والمحامين، والمؤسسات الرسمية إلى جانب بعض رؤساء ومنسقي القوائم الانتخابية..

وافتححت الندوة المحامية روان فرحات مؤكدة أن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية تعد الأولوية الكبرى لضمان الثقة في العملية الانتخابية والاعتراف بنتائجها. وشددت على أن استخدام المال في السياسة عبر التمويل السياسي الغير خاضع للرقابة وغير المعلن عنه يمثل تهديداً أساسياً لنزاهة الانتخابات لأن المساهمات المباشرة في الانتخابات وغيرها من صور الدعم المالي في بعض الأحيان قد تمثل نمطاً سائداً للنفوذ السياسي. وقال أولريش واكر مدير مؤسسة فريدريش ناومان للحرية: إن الهدف الأساسي للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية ليس في فلسطين فحسب وإنما في كل النظم الديمقراطية هو تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في العملية الانتخابية، والتمهيد